

لقاء دراسي مع الأستاذ محمد حركات

في موضوع "قراءة في التقرير حول النموذج التنموي الجديد"

تقرير تركيبي للقاء

بتاريخ 1 يوليوز 2021، انعقد بالقاعة الكبرى لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - قطاع إصلاح الوظيفة العمومية-، اليوم الدراسي الثاني، ضمن الأنشطة العلمية التي دأب المرصد المغربي للإدارة العمومية على تنظيمها، في إطار مواكبته للدراسات والنقاشات التفاعلية التي تشهدها الساحة السياسية والثقافية المغربية، بخصوص التقرير حول النموذج التنموي الجديد. وتميز هذا اللقاء الثاني باستقبال أعضاء وأصدقاء المرصد للأستاذ محمد حركات الذي قدم للحاضرين "قراءته" للتقرير المذكور.

افتتح اللقاء بكلمة تمهيدية لرئيس المرصد، الأستاذ إبراهيم زباني، الذي أبرز فيها اعتزاز الجمعية بتنظيمها لهذا اللقاء الحضوري الثاني من نوعه بعد مدة من الانقطاع بسبب الأزمة الصحية التي تمر بها بلادنا على غرار باقي دول المعمور. وبعد أن توجه بالشكر الجزيل للأستاذ "محمد حركات" على تلبيته لدعوة المرصد، وكذا لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، لاحتضانه لهذه التظاهرة العلمية، نوه الأستاذ زباني بالعمل الذي أنجزته اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي من أجل رسم خريطة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للبلاد. و هو ما يعتبر، في حد ذاته هدفا نبيلًا، يقتضي منا التجاوب معه بإبراز مضامينه الأساسية والمرتكزات التي يستند إليها وجوانب القصور أو الظل التي تكتنفه، مضيفًا أنه على يقين بأن الأستاذ حركات، بما عرف به من حصافة الرأي ودقة التحليل، سيتيح لا محالة للحاضرين، النفاذ إلى الأفكار الرئيسية الواردة في التقرير.

وبدوره عبر الأستاذ حركات عن سعادته واعتزازه بالدعوة الموجهة إليه من طرف المرصد المغربي للإدارة العمومية الذي يتابع عن كتب إصداراته وتحليلاته المتميزة والمتواصلة للنظام الإداري المغربي، وأنه سعيد للحديث حول نص التقرير الذي له أهمية استراتيجية بالنسبة لحاضر ومستقبل البلاد، لاسيما وأنه صادر عن لجنة مشكلة من خبراء مغاربة، مما يجعل منه عملاً مغربياً بامتياز، معداً لأجل المغرب، وموجهاً لكل المغاربة.

هذا، ويبرز هذا التقرير التركيبي لليوم الدراسي المذكور، في قسمه الأول، المحاور الرئيسية لتدخل الأستاذ حركات، قبل أن يستعرض، في جزئه الثاني، لردود الفعل التي تفاعل من خلالها المشاركون مع تدخله.

1. المحاور الرئيسية للعرض :

تطرق الأستاذ حركات في تدخله لعدة جوانب وجاءت تحليلاته غنية بالأفكار والملاحظات العلمية والمهنية الدقيقة، ويمكننا حصر المحاور التي تناولها في عرضه في النقاط الأساسية التالية: ، عدم الإشارة إلى سياق إنجاز التقرير وإلى التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية، إغفال الجوانب غير الاقتصادية والسيكولوجية منها على الخصوص، والاقتصار على ملامسة محدودة ومحتشمة لموضوع المرتكزات العلمية والتربوية والبحثية لاقتصاد المعرفة ولدور التكنولوجيا الرقمية في التنمية.

1. مسألة السياق :

استهل الأستاذ المحاضر مداخلته بملاحظة مفادها بأن التقرير سالف الذكر يفتقر لتفسير السياق العام الذي جاء فيه، على اعتبار أن النموذج التنموي الجديد لا يمكن أن يوضع في سياق مغربي محض، بل في سياق عام دولي يتمثل في النقاش العالمي المطروح حول التنمية في ظل الأزمة التي أبانت عن اختلالات في عدة دول. وهي التحديات التي دفعت بالعديد من البلدان إلى البحث عن نموذج تنموي جديد. ومن جهة أخرى، فإن السياق العام يتميز بما كشفت عنه التقارير الأخيرة للبنك الدولي من تحول الإنتاج العالمي وعبقورية في الاحتيال على النزاهة.. وذكر المحاضر في هذا الصدد أيضا أن اللجنة قد أغفلت وضع التقرير في سياق الأزمة الصحية المتعلقة بكوفيد 19، التي كبدت الاقتصاد العالمي خسائر بقيمة 12 ترليون دولار، حسب معطيات صندوق النقد الدولي، وانعكست تداعياتها على جهود التنمية التي تشهدها بلادنا.

إن الحكامة الدولية، يضيف الأستاذ حركات، قد عجزت عن مواجهة الأزمة، حيث هيمنت الثورة الرقمية على العالم في ظل الأزمة، وأدى ذلك إلى استحداث 80 مليون فرصة عمل رقمية، في مقابل ضياع ملايين فرص عمل قائمة. إن اللجنة، يرى الاستاذ المحاضر، لم تعط أهمية كبيرة لكل هذه التحولات العالمية رغم أهميتها، ذلك أن 28 نقر من المليارديرات في العالم يهيمنون ويحتكرون الثروة الكونية. وفضلا عن ذلك، تنبغي الإشارة إلى التمدد الصيني وظهور البريكس (BRICS) كقوة اقتصادية كبرى متعددة الأقطاب وتوحد الغرب لمواجهة أزمة السوق والحد من هذا التمدد. وفي هذا الصدد لاحظ المحاضر أن التقرير لم يشر إلى بعض التجارب والتطبيقات الدولية الفضلى في مجال التنمية الشاملة ولم يستخلص العبرة منها على سبيل الاستئناس ، كما هو الشأن مثلا لتجارب كل من سنغفورة، وكوريا الجنوبية، وماليزيا او بعض الدول الافريقية كرواندا وفي ذات السياق، أبرز المحاضر أن

التقرير، لم يكشف عن التوجهات الرئيسية للاقتصاد المغربي ولبنياته الهشة وطبيعته ولم يذكر الزمن الدستوري ولا الزمن الانتخابي ولا الزمن السياسي لصياغة التقرير.

وفي قراءة للتقرير من حيث الشكل، أخذ الأستاذ اللجنة على عدم استعمالها لعناوين مركزة تساعد على التعبئة في التواصل و التسويق العلمي والسياسي للمجتمع . وقد اقترح للتقرير عناوين بديلة من قبيل: "رؤية 2035"، "حلم المغرب الكبير"، أو أن تتضمن العناوين بعض الكلمات التحفيزية كما هو عليه الأمر في أمريكا على سبيل المقارنة ("نستطيع"، مغربنا اولاً...). وفي الشكل دائماً، لاحظ الأستاذ أن الملاحق تتضمن عددا كبيرا من الصفحات ، خلافاً للتقرير العام.

إغفال الجوانب غير الاقتصادية والسيكولوجية منها على الخصوص :

ركز الأستاذ حركات في قراءته على مسألة اعتبرها أساسية للغاية وهي غياب المقاربة السيكولوجية في التقرير، في مقابل هيمنة مبالغ فيها للمقاربة الاقتصادية والكمية لموضوع التنمية. فهو بذلك يرى بأن لجنة النموذج التنموي، لم تتوفر ضمن أعضائها على علماء النفس / سيكولوجيا والصلابة والصمود Résilience، طالما أن الأزمة أثرت نفسياً على العديد من الأفراد و على سيكولوجيتهم المهتزة و المقهورة، كما أبرز ذلك التقرير نفسه من خلال ما ورد فيه على لسان بعض فئات الشباب المغربي التي عبرت لأعضاء اللجنة عن رغباتها واحتياجاتها خلال جلسات الإنصات التي نظمتها. وبالفعل، فقد استدلت الأستاذ بنماذج من أقوال و احتياجات الشباب، مستقاة من التقرير، من قبيل: "المغرب في حالة حرب"، "نحن الشباب، نحن الضحية"، "لا مال ولا علاج"... ليستنتج من هاته الأقوال أنه كان أجدراً باللجنة أن تتناول مقاربة سيكولوجية شاملة في التشخيص والتقرير تهتم بمعالجة المشاكل والصعوبات التي يواجهها الشباب المغربي خاصة الذي يعاني من عدم الرضى و التوتر وتدايعات العنف، المنتشر سواء داخل الادارة أو داخل المجتمع أو عنف الجائحة، وأنه كان على اللجنة أن تضع لذلك تصورا لخطة استعجالية، بدل الاشتغال فقط على تصور تنموي في أفق 2035، الذي يرى الأستاذ أنه من منظوره، أفق بعيد للغاية، لا يجيب عن الاحتياجات الآنية لفئة الشباب هاته. إن الجانب النفسي والسيكولوجي يكتسي أهمية بالغة في التنمية، لذلك وجب استثمار مفهوم السعادة الداخلية الاجمالية BIB بدل التركيز اساساً على الدخل الوطني الاجمالي PIB على علاقته ، فحينما يستنكف المواطن عن الهجرة من بلده، فهذا خير دليل على نجاح الدولة في تأمين احتياجاته الأساسية.

كما أن التقرير لم يتطرق للصدمة العالمية التي وضعت 4.4 مليار من سكان العالم في الحجر الصحي، وما تخلفه حالياً وستخلفه لاحقاً، من تدايعات سيكولوجية خطيرة على المواطنين، مبرزاً في تحليله لمضمون التقرير إغفال جوانب غير اقتصادية أخرى كتلك المتعلقة منها بالتخلف الذهني والسيكولوجي وعقدة النقص والإحساس بالتبعية للآخر، ثم انتشار

بعض الظواهر السلبية في المجتمع والإدارة على السواء ، مثل التفاهة و النزاع والتناوب و عدم الاعتراف بالآخر ، مستدلا بالمنازعات القائمة بين القطاعات الإدارية نفسها، كما ورد مؤخرا في منشور لرئيس الحكومة حول مقاضاة أشخاص القانون العام لبعضها البعض، والتداعيات السلبية لذلك على حسن الحكامة وتديبر المال العام.

وناقش الأستاذ المحاضر الفرضيات المالية والاقتصادية التي أنبنى عليها التقرير، وأبرز بهذا الخصوص أن أهداف التقرير طموحة للغاية، وتتجاوز ما هو ممكن في نظر الأستاذ. ففي حين أن التقرير يهدف الى مضاعفة الناتج الفردي الخام الى 6%، يعتقد الأستاذ أنه في الحالات العادية قلما تجاوز المغرب 2%. وفي المقابل، أبرز أن التقرير يطمح لبلوغ نسبة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في حدود 45%، وهي نسبة يرى الأستاذ أنها تظل ضعيفة، حتى ولو تحققت في سنة 2035. وعلى مستوى التمويل، اعتبر الأستاذ حركات ان الاعتماد على الاستدانة الخارجية لتمويل النموذج التنموي خيار مكلف للغاية للمغرب. إذ أن تحقيق نسبة مديونية 6% سنة 2025 ونسبة 7% سنة 2030 سوف تكلف المغرب 4% من الناتج الخام، وهو في مرحلة الانطلاق، مما سيسعد لامحالة البنك الدولي، على حد قوله. وبهذا، فإن المديونية الخارجية تعد، حسب رأيه، جزءا من المشكل وليست جزءا من الحل، على اعتبار الثقل الذي ستمثله بالنسبة للأجيال المقبلة.

هذا ومن الأمور التي تفاضى عنها التقرير، أشار المحاضر إلى غياب الحديث عن مخطط للتنمية مع العلم بأنه لا يمكن الحديث عن تنمية بدون مخطط، إضافة الى عدم التطرق لموضوع الحكامة المالية والمراقبة الداخلية، على الرغم من وجود تقارير تكشف ضعف المراقبة الداخلية للمال العام، ضاربا مثلا بذلك: فتقرير النقل الذي صدر في 2017 كشف عن استهلاك سيارات الدولة لـ 100 مليار سنتيم من المحروقات- فضلا عن الأموال المستعملة لاقتناء السيارات وبطاقات الطرق السيارة. كما أبرز المحاضر عدم تطرق التقرير لازمة الأسطول البحري في المغرب وكلفته على التنمية الشاملة (ملياري درهم اديت للشركات الاجنبية ثمنا لتأمين نقل المغاربة المقيمين بالخارج).

2. ملامسة محدودة ومحتشمة لموضوع مرتكزات اقتصاد المعرفة ولدور التكنولوجيا الرقمية في التنمية :

في هذا المحور، اعتبر الأستاذ حركات أن التقرير لم يتناول بما فيه الكفاية لمرتكزات ورهانات و أهمية اقتصاد المعرفة (البحث العلمي والتعليم الجيد) والدور الكبير الذي من شأن التكنولوجيا الرقمية أن تقوم به لتسريع وتيرة التنمية في بلادنا. واستغرب المتدخل غياب الإشارة في التقرير للثورة الرقمية وللآفاق التي تتيحها للبلدان النامية من أجل الاندماج في منظومة اقتصاد المعرفة وتضييق الفجوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة. حقا، لقد تم التطرق لموضوع النموذج التنموي الرقمي في الملحق، ولكن دون إبراز الأولوية التي يتعين

ايلاؤها لهذا العامل ودون الإشارة للشروط والاحتياطات المنهجية التي ينبغي توفيرها ومراعاتها لريح رهان اقتصاد المعرفة.

وأشار الأستاذ حركات في متم مداخلته أن التقرير لم يتطرق أيضا لآليات ربط المسؤولية بالمحاسبة، ولم يشدد على ضرورة تفعيل هيئات الحكامة ومراجعة الدستور الى غير ذلك، كما لم يشر التقرير لبعض التدابير المهمة للغاية وغير المكلفة لميزانية الدولة والتي لها انعكاسات ايجابية على مسلسل التنمية، من قبيل مراعاة معيار وقيم الكفاءة والاستحقاق في إسناد المهام وعند تعيين المدراء والمسؤولين بدواليب الإدارات العمومية، إضافة لعدم التطرق للدبلوماسية الاقتصادية والتهديدات السيبرانية ولنقص تواجد الكفاءات المغربية في المنظمات الدولية والإقليمية، يضيف الأستاذ المحاضر.

II. ردود فعل ونقاش عام :

تميز النقاش الذي تلا عرض الأستاذ حركات بطرح جملة من الأفكار والملاحظات والتساؤلات التي نوجزها فيما يلي :

- تساؤل حول هوية التقرير/ موقعه من الناحية الدستورية : هل هو تقرير إلزامي أم مجرد تقرير دراسي أي استشاري؟ وماهي تبعاته ؟
- ما معنى إشارة التقرير للدولة القوية أي المركزية، في حين أن الدستور يشير الى اللامركزية الترابية ؟
- ما هو الخيط الناظم بين النموذج الإداري والنموذج التنموي الجديد ؟
- كيف يمكن بلورة الرؤية السيكلوجية وعلاقتها بالثقة في الفرد كمحدد للتنمية الشاملة ؟
- رغم تعدد مداخل التشخيص في التقرير، كيف نفسر غياب آليات لقياس المؤشرات والتحويلات التي يمكن أن تقع بعد الأزمة الصحية الحالية ؟
- كيف نفسر غياب الإشارة للجهوية في التقرير كرافعة للتنمية ؟ وكذا غياب التنسيق العمودي والأفقي بين الاستراتيجيات والبرامج التنموية ؟
- أي دور للأحزاب السياسية في أجرأة تقرير النموذج التنموي الجديد ؟
- كيف السبيل للحد من ظاهرتي غياب روح المبادرة داخل الوظيفة العمومية وإشاعة ثقافة الخوف والخنوع ومنعهما من التأثير سلبيًا على بناء نموذج إداري جديد يخدم أهداف النموذج التنموي الجديد ؟

- التأكيد على أهمية الطبقة الوسطى ودورها في التنمية والتساؤل عن أسباب غياب الرؤية الجيوستراتيجية للمغرب في التقرير وعدم إدراج التحول الرقمي وتغيير دور الجامعات في بناء العقل النقدي باعتباره محضن للتفكير والبحث والابداع ؟

أخيرا، وفي معرض رده على مختلف التساؤلات، عبر الأستاذ "محمد حركات" عن سعادته بتفاعل الحضور مع عدد من أطروحاته، كما أنه بدوره استفاد كثيرا من وجهات النظر المعبر عنها من قبل المشاركين. و هو الأمر الذي يفيد بأن التقرير حظي باهتمام واسع.

وفي معرض جوابه، قال بأن الأحزاب السياسية عموما تفاعلت إيجابيا مع التقرير، وإن لم تقرأه بشكل شامل ونقدي ، واكتفت في الغالب بإعلانها الموافقة على مضمونه، مفسرا ذلك بغياب مراكز الفكر والبحث الجيوستراتيجي داخل معظم الأحزاب السياسية المغربية. كما شدد على ضرورة تفعيل هيآت الحكامة وتقوية قدراتها ونجاعة أداؤها في محاربة الفساد، لاسيما الخاصة بمراقبة المال العام، كالمجلس الأعلى للحسابات للوصول إلى النجاعة المالية و الإدارية، والتقليل من معدلات الغش والفساد وسوء تدير المال العام. وفي المقابل، ينبغي الانكباب على تقوية وتعزيز تأهيل كافة المراقبين و القضاة المختصين في مكافحة الجريمة المالية، لأن التكوين او التأهيل الحالي للقضاة غير كاف. أما بالنسبة للمقصود من تقوية الدولة المركزية، كما ورد في التقرير، فالمراد به تقوية الدولة في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد، وليس بمعنى المقاربة الأمنية. واختتم حديثه بالتأكيد على أهمية الرؤية الجيوستراتيجية للمغرب ودورها في إنجاح نموذج التنمية، ووجوب التوفر على خزان شامل للبيانات عن الكفاءات المغربية في جميع القطاعات، وجرى للكتب والأطروحات التي ينتجها الفكر المغربي بالجامعات المغربية والأجنبية، مؤكدا أن التخلف شأن سيكولوجي وذمني بامتياز، مما يجعل منه عاملا مساعدا على إعادة انتاج "تخلف الآخر".

تقرير تركيبي من إعداد دة. حياة بومعزة

باحثة في القانون العام، جامعة محمد الخامس- الرباط-

مراجعة ذ. زياني، رئيس المرصد المغربي للإدارة العمومية.

(2021-07-27)

Liste des participants
À l'atelier de l'OMAP du jeudi 1 juillet 2021
Thématique :
لقاء مع الدكتور محمد حركات
قراءة في النموذج التنموي الجديد
تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع

Email	Nom et prénom	Signature
	ابراهيم زيات	
	صباة بومعزة	
	حنان الصالح	
	جواد كوريق	
	بل كوز باه حطفي	
x monagen806@gmail.com	عادل سليمان	
Salah-2Xrosuly.97@gmail.com	* صلاح الدين زروالي	
mobilmxsboki06@gmail.com	نبيل المصباحي	
x Rines5710@gmail.com	ماثير خاد مريج	
benib. elkarim@gmail.com	علي الكاريم	
x HAJI. NASSR@gmail.com	نحس حوس	
lhajjami5@gmail.com	الحسن الحجامي	
lemitefsaleh@yahoo.fr	لمستف	
abdellouahed.ourzqk@gmail.com	عبد الواهد وزقك	
fatinaddeow@gmail.com	فاطمة الزهراء الخووي	
	ياسة الرصو	
	مروان امور	
	الزين محمد	
montasse.mohammed@outlook.com	منارة محمد	
	عدنان السعيد	